

CDIP/19/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 10 مارس 2017

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة التاسعة عشرة

جنيف، من 15 إلى 19 مايو 2017

### تقرير بشأن توصيات الاستعراض المستقل

من إعداد الأمانة

1. التمست اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية)، في دورتها الثامنة عشرة المعقودة في الفترة من 31 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2016، عند مناقشة التقرير بشأن الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7)، "من الأمانة أن تقدم لها، في دورتها القادمة، تقريراً عن التوصيات الموجهة إليها. كما تقرر أن تقدم الدول الأعضاء إلى الأمانة مساهمات كتابية بشأن أي من التوصيات الواردة في التقرير في موعد أقصاه 28 فبراير 2017. وينبغي أن يحتوي تقرير الأمانة على المساهمات المستلمة من الدول الأعضاء."
2. وبناء على ذلك، يتضمن مرفقا هذه الوثيقة ردّ الأمانة على التوصيات الموجهة إليها ومساهمة مُستلمة من وفد تركيا باسم المجموعة باء.
3. إن لجنة التنمية مدعوة إلى النظر في المعلومات الواردة في مرفقي هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقان]

تقرير بشأن توصيات الاستعراض المستقل الموجهة إلى أمانة الويبو

ردّ الأمانة	موجهة إلى	التوصيات
	لجنة التنمية	<p><b>التوصية 1:</b></p> <p>يجب تعزيز التقدم الجيد المحرز في لجنة التنمية عن طريق استحداث نقاش على مستوى أعلى للتصدي إلى الاحتياجات الناشئة ومناقشة عمل المنظمة بشأن القضايا الجديدة الناشئة فيما يخص حقوق الملكية الفكرية. وينبغي للجنة أيضًا أن تيسر تبادل الاستراتيجيات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء بشأن تجاربها فيما يخص الملكية الفكرية وقضايا التنمية.</p>

	الدول الأعضاء	<p><b>التوصية 2:</b></p> <p>ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لإيجاد حلول للمسائل العالقة فيما يخص ولاية اللجنة وتنفيذ آلية التنسيق.</p>
--	---------------	---

التوصية 3:	الأمانة	معلومات أساسية
<p>ينبغي للجنة أن تستمر في ضمان التنسيق والرصد وإعداد التقارير والتقييم والتعميم بشكل فعال فيما يخص تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وينبغي تعزيز دور شعبة تنسيق أجنحة التنمية فيما يتعلق بتنسيق تنفيذ أجنحة التنمية.</p>		<p>بتوجيه من الدول الأعضاء وموافقتها، أدرجت الويبو تدريجياً تدابير للتنسيق والرصد وإعداد التقارير والتقييم والتعميم فيما يخص تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وترمي تلك التدابير إلى التنسيق الداخلي وإلى توفير معلومات للدول الأعضاء على مستويات متعددة، أي لجنة التنمية ولجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للويبو.</p> <p>وبعد فترة قصيرة من اعتماد أجنحة التنمية في عام 2007، أنشئت شعبة تنسيق أجنحة التنمية. وتؤدي تلك الشعبة دورة أمانة لجنة التنمية، وتتولى تيسير تنفيذ قراراتها وتنسيق العمل الخاص بتقديم التقارير إليها. وتقوم الشعبة، على الصعيد الداخلي، بتنسيق كل جوانب تنفيذ أجنحة التنمية في مختلف القطاعات داخل الويبو، بما في ذلك تنفيذ مشروعات أجنحة التنمية. وتعمل الشعبة استناداً إلى إجراءات راسخة للنهوض بتلك المسؤوليات تحت الإشراف المباشر والدعم النشط لنائب المدير العام المعني بقطاع التنمية.</p> <p>وتُقدم إلى لجنة التنمية، لتيسر عملها، تقارير متعددة تعدها الأمانة. ومن تلك التقارير ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"><li>(1) تقرير سنوي من إعداد المدير العام بشأن تنفيذ أجنحة التنمية. ويورد ذلك التقرير نبذة عامة عما تضطلع بها المنظمة بأسرها من عمل بما يسهم في تحقيق أهداف أجنحة التنمية؛</li><li>(2) وتقرير مرحلي سنوي يوفر معلومات محدثة عن تنفيذ مشروعات أجنحة التنمية و"توصيات للتنفيذ الفوري"؛ (3) وتقارير لتقييم مشروعات أجنحة التنمية المنجزة؛</li><li>(4) وتقارير عن موضوعات أخرى، مثل تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومواطن المرونة، تُعد بناء على طلب اللجنة.</li></ol> <p>وُدِّجت أجنحة التنمية بشكل كامل في إطار الإدارة القائمة على النتائج. ويحتوي كل من</p>

وثيقة البرنامج والميزانية ووثيقة تقرير أداء البرنامج على معلومات شاملة بشأن تنفيذ وتعميم أجندة التنمية. وتوفر وثيقة البرنامج والميزانية معلومات عن ميزانية مشروعات أجندة التنمية ونفقات التنمية المقدرة بحسب البرامج والنتائج المرتقبة. كما تم، منذ عام 2015، تعميم تقييم تنفيذ أجندة التنمية ودمجه بالكامل في تقرير أداء البرنامج.

وتنظر الجمعية العامة، في كل دورة من دوراتها، في تقرير تصدره لجنة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لآليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، تقوم كل هيئة من هيئات الويبو المعنية بتضمين تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة وصفا لمساهمتها في تنفيذ ما يعنىها من توصيات أجندة التنمية.

وعُرضت تفاصيل المعلومات الواردة أعلاه على فريق الاستعراض الذي أيد النهج المتبع من قبل المنظمة وأوصى بالاستمرار فيه.

إمكانية التنفيذ

جاري تنفيذ هذه التوصية.

	لجنة التنمية	<p><b>التوصية 4:</b></p> <p>ينبغي للجنة التنمية أن تراعي في تنفيذ توصيات أجنده التنمية كيفية الاستجابة على النحو الأفضل للظروف المتغيرة ولتحديات التنمية الناشئة التي تواجه نظام الملكية الفكرية. وينبغي أن يصاحب ذلك انخراط فعال مع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى للاستفادة من خبراتها في تنفيذ توصيات أجنده التنمية وفي المضي قدمًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p>
<p><u>معلومات أساسية</u></p> <p>منذ الشائبة 11/2010- تورد وثيقة البرنامج والميزانية إشارات محدّدة إلى توصيات أجنده التنمية التي توجّه تنفيذ العمل المضطلع به ضمن برامجها البالغ عددها 31 برنامجًا. وأدرج، لأول مرة، إطار للنتائج المؤسسية في الشائبة 13/2012 ويات كل من البرامج يقدم مساهمات محدّدة في نتائج المنظمة المرتقبة. وبالتالي أصبح، من منظور تخطيط البرنامج، الجمع بين النتائج المرتقبة التي يسهم فيها كل من تلك البرامج وتوصيات أجنده التنمية التي توجّه عملها يوفر مصفوفة تخطيط مخصصة وشاملة تربط بين توصيات أجنده التنمية والنتائج، ولكن من منظور موضوعي محدّد لأحاد البرامج.</p> <p><u>إمكانية التنفيذ</u></p> <p>ترى الأمانة أن النهج المتبع حاليًا يفي بالغرض المنشود من هذه التوصية.</p>	الأمانة	<p><b>التوصية 5:</b></p> <p>ينبغي للويو أن تنظر في ربط توصيات أجنده التنمية بالنتائج المرتقبة الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية حيثما أمكن. ومن الممكن تعديل النتائج المرتقبة أو إدراج نتائج مرتقبة جديدة لضمان دمج توصيات أجنده التنمية في عمل الويو على نحو أكثر فعالية وبطريقة مستدامة.</p>

	الدول الأعضاء ولجنة التنمية	<p><b>التوصية 6:</b></p> <p>ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز التنسيق بين البعثات القائمة في جنيف ومكاتبها للملكية الفكرية وغيرها من السلطات في العاصمة من أجل إيجاد نهج موحد للتعامل مع لجنة التنمية وزيادة مستوى الوعي بشأن مزايا أجندة التنمية. وينبغي تعزيز مشاركة الخبراء القائمين في أوطانهم على مستوى أعلى في عمل اللجنة. وينبغي للجنة التنمية أن تنظر في الإجراءات المتعلقة بإعداد التقارير فيما يخص ما أُنجز على الصعيد الوطني بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية.</p>
--	-----------------------------	--

<p style="text-align: center;"><u>معلومات أساسية</u></p> <p>غالبا ما تحتوي تقارير التقييم على معلومات عن الدروس المستفادة من تنفيذ مشروعات أجندة التنمية تؤخذ في الحسبان لدى تصميم وتنفيذ مشروعات وأنشطة أخرى. ولكن لا توجد أداة من قبيل قاعدة للبيانات تجمع تلك المعلومات بطريقة منهجية.</p> <p style="text-align: center;"><u>إمكانية التنفيذ</u></p> <p>تعتمد إجراءات الأمانة فيما يخص إمكانية إنشاء قاعدة البيانات على قرار اللجنة بشأن الجزء الأول من التوصية.</p>	<p style="text-align: center;">الدول الأعضاء ولجنة التنمية والأمانة</p>	<p style="text-align: right;"><b>التوصية 7:</b></p> <p>ينبغي للدول الأعضاء - في ضوء احتياجاتها الوطنية - أن تصوغ اقتراحات جديدة لإقامة مشاريع لكي تنظر فيها لجنة التنمية. وينبغي أن تنظر في إنشاء آلية إعداد تقارير مستندة إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من مشروعات أجندة التنمية وأنشطتها المنفذة بنجاح. وينبغي أن تشمل آلية إعداد التقارير هذه استعراضًا دوريًا لاستدامة المشروعات المنفذة أو المعممة أو كليهما، فضلاً عن تأثير هذه المشروعات على المستفيدين. وينبغي للويو أن تنشئ قاعدة بيانات للدروس المستفادة وأفضل الممارسات المحددة في سياق تنفيذ مشروعات أجندة التنمية.</p>
---	---	--



التوصية 8:	لجنة التنمية والأمانة	معلومات أساسية
<p>ينبغي أن يكون العمل المقبل فيما يخص تنفيذ المشروعات الجديدة قائماً على نظام الوحدات وقابلاً للتخصيص وينبغي مراعاة سعة الاستيعاب ومستوى الخبرة لدى المستفيدين. وينبغي للويو في تنفيذها للمشروعات على المستوى الوطني أن تستكشف عقد شراكات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات لتعزيز الفعالية والشمولية والاستدامة.</p>		<p>فيما يخص الجزء الأول من هذه التوصية، وبالنظر إلى كون نطاق مشروعات أجندة التنمية محدوداً في عدد صغير من البلدان، فقد كُتبت استراتيجية تنفيذ تلك المشروعات وفق احتياجات كل من البلدان المتلقية. والمشروعات من قبيل مشروع "تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الإفريقية" – المرحلة الأولى، والمشروع الرائد لإقامة أكاديميات وطنية "ناشئة" في مجال الملكية الفكرية (المرحلتان الأولى والثانية)، ومشروع الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، هي بعض من الأمثلة على المشروعات التي كُتبت لتنفيذها فيما ليتناسب مع احتياجات كل بلد مستفيد. ويمكن الاطلاع على ذلك في وثائق المشروعات والتقارير المرحلية وتقارير التقييم ذات الصلة.</p> <p>كما تجدر الإشارة إلى أن معظم اقتراحات المشروعات التي قُدمت إلى اللجنة مؤخراً تتوخى، عند اللزوم، معايير لاختيار البلدان المستفيدة. وتشمل تلك المعايير بعض الشروط المسبقة، مثل توافر ما يلزم من بنية تحتية/مؤسسات/إطار قانوني/مستوى من الخبرات وغير ذلك في البلدان المستفيدة. وأدرج هذا النهج لضمان اكتساب البلدان المتلقية سعة الاستيعاب اللازمة والقدرة على جني فوائد من المشروع على المدى البعيد. وأورد تقرير الاستعراض عدداً من المشروعات التي أسهمت فيها سعة الاستيعاب والخبرة القائمة أصلاً في نجاحها، وتلك المشروعات هي مشروع النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمها، ومشروع مؤسسات الملكية الفكرية الذكية، والمشروع الرائد لإقامة أكاديميات وطنية "ناشئة" في مجال الملكية الفكرية (المرحلتان الأولى والثانية)، ومشروع استحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأحاطت الأمانة علماً بتلك الأمثلة.</p>

وفيما يخص الجزء الثاني من التوصية أقيمت، حسب الاقتضاء، آليات تنسيق وشراكة مع سائر وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات لأغراض تنفيذ المشروعات. وتشكل المشروعات التالية أمثلة على ذلك التعاون: مشروع الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، ومشروع النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمها (المرحلتان الأولى والثانية)، ومشروع استحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات – (المرحلتان الأولى والثانية).

#### إمكانية التنفيذ

فيما يخص الجزء الأول من التوصية، يمكن أن تضمن الأمانة نشر وتعزيز النهج المذكورة أعلاه في المشروعات القادمة.

ويمكن تنفيذ الجزء الثاني من التوصية على المشروعات التي يكون فيها التنسيق والشراكة مع سائر وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات أمراً وجيباً.

<p style="text-align: center;"><u>معلومات أساسية</u></p> <p>استخدام خبراء على دراية ومعرفة كبيرتين بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتلقية أمر يراعيه مديرو البرامج الذين يحرصون، مبدئياً، على الجمع بين الخبراء المحليين والدوليين، حسب الاقتضاء وعند الإمكان. ويُتوقع من الخبراء المحليين تحديداً أن يجلبوا للمشروع ما يلزم من معرفة بأوضاع وأولويات البلد الاجتماعية والاقتصادية، ومعرفة بنظام الملكية الفكرية وغير ذلك من المعارف. وعلى سبيل المثال وكما هو مبين في وثائق المشروعات والتقارير المرحلية وتقارير التقييم ذات الصلة، التزمت مشروعات مختلفة بهذا المبدأ، وهي مشروع تحسين قدرات المؤسسات والمستخدمين في مجال الملكية الفكرية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ ومشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الإفريقية (المرحلتان الأولى والثانية)؛ ومشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المرحلتان الأولى والثانية)؛ ومشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم أهداف التنمية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية.</p> <p style="text-align: center;"><u>إمكانية التنفيذ</u></p> <p>من الممكن تنفيذ هذه التوصية. ويمكن زيادة تعزيز النهج المبين فيها في المشروعات القادمة.</p>	<p style="text-align: center;">الدول الأعضاء والأمانة</p>	<p style="text-align: center;"><b>التوصية 9:</b></p> <p>ينبغي للويبو أن تولي المزيد من الاهتمام لاستخدام خبراء على دراية ومعرفة كبيرتين بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتلقية. وينبغي للبلدان المستفيدة أن تضمن وجود درجة عالية من التنسيق الداخلي بين هيئاتها المتنوعة من أجل تيسير تنفيذ المشروعات واستدامتها على الأجل الطويل.</p>
--	---	---

معلومات أساسية	الأمانة	التوصية 10:
<p>فيما يخص الجزء الأول من التوصية، توفر التقارير المحلية حاليا معلومات مالية عن تكاليف الموظفين وتكاليف خلاف الموظفين وكذلك عن نسبة التنفيذ الخاصة بكل مشروع. وترد تلك المعلومات أيضا في وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة من قبل الدول الأعضاء. وكل من التقارير المحلية ووثائق البرنامج والميزانية متاح للجمهور. وتُتاح أيضا، على أساس فصلي، معلومات مفصلة عن نفقات الميزانية والنفقات الفعلية</p> <p>وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التوصية، تجدر الإشارة إلى أنه سبق وأن أسند مدير المشروع نفسه أكثر من مشروع واحد وحدث ذلك في بداية تنفيذ أجندة التنمية وأثناء الدورة الثالثة للجنة التنمية حين اعتمد عدد كبير من المشروعات. فعلى سبيل المثال، كانت الوثيقة CDIP/3/INF/2 تتضمن تسعة من مشروعات أجندة التنمية عُرضت على اللجنة كي توافق عليها.<sup>1</sup> وبالنظر إلى الطلب الكبير على الخبرات في بعض المجالات أسند، في بعض الحالات، لمدير المشروع نفسه أكثر من مشروع واحد. ولكن تلك الممارسة توقفت عقب إنجاز المشروعات المذكورة.</p> <p><u>إمكانية التنفيذ</u></p> <p>من الممكن تنفيذ الجزء الأول من التوصية. ويمكن إدراج معلومات مالية مفصلة في التقارير المحلية المزمع أن تنظر فيها اللجنة لاحقا.</p>		<p>ينبغي أن تشمل التقارير المحلية التي تعدها الأمانة وتقدمها للجنة التنمية معلومات مفصلة عن الانتفاع بالموارد المالية والبشرية فيما يخص مشروعات أجندة التنمية. وينبغي تجنب تكليف نفس مدير المشروع بإدارة مشروعات متعددة في آن واحد.</p>

<sup>1</sup> الوثيقة متاحة على الموقع التالي: [http://www.wipo.int/meetings/ar/doc\\_details.jsp?doc\\_id=119552](http://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=119552)

<p>وفيما يخص الجزء الثاني لا يوجد الآن، كما ذكر، مشروعات مُسندة في آن واحد للمدير المشروع نفسه. ويمكن أن تكفل الأمانة تنفيذ هذه التوصية في المستقبل.</p>		
<p><u>معلومات أساسية</u></p> <p>فما يخص الجزء الأول من التوصية، لم تتخذ اللجنة دوما قرارات واضحة بخصوص تنفيذ كل التوصيات الواردة في تقارير تقييم مشروعات أجندة التنمية. وبالتالي عكفت الأمانة على تنفيذ عدد من تلك التوصيات حسب الاقتضاء في مشروعاتها وأنشطتها الخاصة بأجندة التنمية.</p> <p>وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التوصية، تجدر الإشارة إلى أنه عقب بدء تطبيق الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك الميزانية القائمة على النتائج اعتبارا من النائية 15/2014، أصبح كل عمل المنظمة مرتبطا بنتائجها المرتقبة. وذلك يعني أن مشروعات أجندة التنمية التي حُتمت في عمل المنظمة العادي باتت مرتبطة تلقائيا بالنتائج ذاتها التي أسهم فيها مشروع أجندة التنمية الأصلي. وذلك ضمن الاساق والتساق مع نهج التخطيط. والجدير بالذكر أيضا أن جميع عمليات الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة تدعمها سلسلة من أدوات التخطيط للموارد المؤسسية، وهي أدوات مُصممة لتعزيز الربط بين كل الأنشطة والموارد وبين إطار النتائج المؤسسية.</p> <p><u>إمكانية التنفيذ</u></p> <p>ترى الأمانة أن النهج المُتبَع حاليا يفي بالغرض المنشود من هذه التوصية.</p>	<p>الدول الأعضاء والأمانة</p>	<p><b>التوصية 11:</b></p> <p>ينبغي وضع آلية لإعداد التقارير بشأن التوصيات المتفق عليها والواردة في تقارير التقييم وبشأن النتائج المعمة لمشروعات أجندة التنمية. وينبغي أن تكون عملية التعميم متسقة مع النتائج المتوقعة المعتمدة.</p>

معلومات أساسية	الدول الأعضاء والأمانة	التوصية 12:
<p>اتبعت الأمانة نهجا متعددة لنشر المعلومات عن أجندة التنمية وتنفيذها وغير ذلك من أنشطة الويبو المتعلقة بالتنمية. فهناك، أولا، وجود قوي لأجندة التنمية في موقع الويبو الإلكتروني. وهناك صفحة إلكترونية مخصصة لأجندة التنمية توفر معلومات عن خلفية اعتماده، والتوصيات الخمس والأربعين، وإنشاء لجنة التنمية، ومختلف دورات تلك اللجنة، والوثائق التي تنظر فيها، وتنفيذ المشروعات ونتائج ذلك التنفيذ، وموارد وأنشطة أخرى، ومجال مخصص "للأخبار". ويجري تحديث الحضور الشبكي بانتظام. وتستخدم المنظمة أيضا وسائل التواصل الاجتماعي، مثل يوتيوب وتويتر، لنشر المعلومات عن أجندة التنمية ولجنة التنمية. فعلى سبيل المثال نُشرت على موقع يوتيوب، بخصوص الدورات البضع الماضية، أشرطة فيديو تلخص عمل اللجنة. كما دأبت الويبو على استعمال موقع تويتر لنشر معلومات عن أنشطة مهمة تتعلق بأجندة التنمية، مثل المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية المعقود في أبريل 2016. كما استخدم موقع تويتر لنشر معلومات عاجلة عن لجنة التنمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تظاهرات مثل دورات لجنة التنمية والمؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية السابق ذكره هي تظاهرات متاحة للجميع (المسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية/المنظمات الحكومية الدولية/المجتمع المدني) عبر البث الشبكي. وكما ورد في التقرير عن المؤتمر (الوثيقة CDIP/18/3)، فقد شارك نحو 600 شخص في المؤتمر عبر البث الشبكي. ومن القنوات المهمة التي ما فتئت تسهم في نشر المعارف حول أجندة التنمية والملكية الفكرية والتنمية هي محتويات التدريب التي توفرها أكاديمية الويبو والتي تتضمن جوانب الملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية. ففي عام 2012، أدرجت مسائل أجندة التنمية في الدورة العامة بشأن الملكية الفكرية بأربع لغات، وفي أربع دورات متقدمة بست لغات إجمالا. وعلاوة على ذلك أسهم تنفيذ مختلف مشروعات أجندة التنمية ونتائج ذلك التنفيذ، بشكل تلقائي على الصعيد الوطني، في نشر معلومات عن أجندة التنمية، بشكل ضمني وصرح على</p>		<p>ينبغي للدول الأعضاء والأمانة أن تنظر في إيجاد سبل لنشر المعلومات المتعلقة بأجندة التنمية وتنفيذها على نحو أفضل.</p>

حد سواء. ومن الأمثلة على الفئة الثانية اشتراك الويبو وجامعة كامبريدج في نشر كتاب في عام 2016 بعنوان "الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية: محرك ابتكار خفي؟" في سياق مشروع لجنة التنمية الخاص بموضوع الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي. واستكمل، في عام 2016، كتاب مماثل بشأن التنقل الدولي للمواهب والابتكار - استنادا إلى مشروع لجنة التنمية الخاص بالملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، ومن المتوقع نشره خلال هذا العام.

إمكانية التنفيذ

من الممكن تنفيذ هذه التوصية. وتلتمس الأمانة التوجيه من اللجنة بشأن الطريقة التي يمكن بها زيادة تحسين نشر أجندة التنمية وتنفيذها.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

## مساهمة المجموعة باء في التوصيات الواردة في تقرير بشأن الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجنحة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7)

تقدر المجموعة باء ما خلاص إليه التقرير من أن "تنفيذ توصيات أجنحة التنمية كان مستنداً إلى حد كبير إلى توقعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وغير ذلك من المستفيدين، وأن النهج المواضيعي القائم على المشاريع كان نموذجاً مفيداً في تسريع تنفيذ توصيات أجنحة التنمية". وإننا نعرب عن تقديرنا لجهود فريق الاستعراض ونحيط علماً بنتائج التقرير وخلصاته وتوصياته الواردة في الوثيقة CDIP/18/7.

وكما أشارت إلى ذلك مجموعتنا في الدورة الثامنة عشرة للجنة، ستوجه التوصيات إلى ثلاث مجموعات مختلفة من "الفاعلين": (1) الدول الأعضاء؛ (2) لجنة التنمية؛ (3) أمانة الويبو. وتشمل بعض التوصيات عناصر موجهة إلى أكثر من مجموعة تم تحديدها سلفاً.

ونحن نؤمن أن ما يتوجه من هذه التوصيات أو عناصرها إلى الدول الأعضاء، إنما ينبغي للدول الأعضاء نفسها استعراضه ومناقشته مع عواصمها والنظر في طبيعة الإجراءات المناسبة للتنفيذ على المستوى الوطني. أما ما يتوجه من التوصيات أو عناصرها إلى اللجنة، فينبغي لأعضاء اللجنة استعراضه بعناية وتقديم مقترحات إلى اللجنة للنظر فيها. وأما التوصيات أو عناصرها، الموجهة إلى أمانة الويبو، فنحن نتطلع إلى تلقي تعليقات الأمانة عليها. وينبغي للجنة بعد ذلك مناقشة هذه التعليقات. وفيما يخص التوصيات التي وافقت اللجنة عليها، ثم تعمل الأمانة على أساس التوصيات التي تتفق عليها اللجنة وتقدم تقريراً عن تنفيذها.

ولإثراء هذه المناقشة والمضي بها وبناء على طلب من الرئيس في الدورة 18 للجنة، تقدم المجموعة باء التعليقات التالية (بالخط العريض) على التوصيات الاثني عشر الواردة في الوثيقة CDIP/18/7:

التوصية 1: يجب تعزيز التقدم الجيد المحرز في لجنة التنمية عن طريق استحداث نقاش على مستوى أعلى للتصدي إلى الاحتياجات الناشئة وللمناقشة عمل المنظمة بشأن القضايا الجديدة الناشئة فيما يخص حقوق الملكية الفكرية. وينبغي للجنة أيضاً أن تيسر تبادل الاستراتيجيات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء بشأن تجاربها فيما يخص الملكية الفكرية وقضايا التنمية.

### تعليقات المجموعة باء:

- تؤيد المجموعة باء تبادل الاستراتيجيات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء بشأن خبراتهم في معالجة الملكية الفكرية وقضايا التنمية. وينبغي عقد جلسات التبادل هذه خلال اجتماعات اللجنة، على أساس منتظم وعلى النحو الذي تحدده الدول الأعضاء.
- تفهم المجموعة باء أن "النقاش على مستوى أعلى" يقصد به زيادة التركيز على الخبرات في معالجة الملكية الفكرية وقضايا التنمية على مستوى اللجنة. ونحن نؤمن أن هذا النقاش سيكون أكثر فائدة إذا أُجري بمشاركة خبراء من العواصم حيث تكون لديهم دراية مباشرة بمثل هذه القضايا الناشئة ومشاركة فيها.

التوصية 2: ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لإيجاد حلول للمسائل العالقة فيما يخص ولاية اللجنة وتنفيذ آلية التنسيق.

<sup>2</sup> هذا التفهم يتفق مع التفسير الذي قدمه السيد غوبتا في الدورة الثامنة عشرة للجنة.



### تعليقات المجموعة باء:

- إننا نؤيد بشدة توصية التقرير التي تقول بأن المسائل العالقة فيما يخص ولاية اللجنة وتنفيذ آلية التنسيق يجب حلها. ويغطي التقرير ولاية اللجنة وآلية التنسيق في النتيجة 4. وبالإضافة إلى ذلك تؤكد الخلاصة 2 أن "عمل الويبو استرشد بمبادئ أجندة التنمية وأهدافها من خلال لجنة التنمية وهيئات الويبو الأخرى"، وتفيد الخلاصة 3 أن دور اللجنة كان فعالا في تنفيذ التوصيات ورصدها. وترى المجموعة باء أن التقرير واضح في أن زيادة توسيع آلية التنسيق لتشمل هيئات أخرى ليس مفيدا ولا ضروريا لتنفيذ التوصيات.
- تؤيد بشدة الدعوة إلى وضع حد لمزيد من المناقشات بشأن آلية التنسيق وإيلاء الاهتمام لدعوة التقرير في الفقرة الأخيرة من النتيجة 4 إلى تخصيص وقت كاف "لمناقشة استدامة المشاريع المكتملة والمعمة".

التوصية 3: ينبغي للويبو أن تستمر في ضمان التنسيق والرصد وإعداد التقارير والتقييم والتعميم بشكل فعال فيما يخص تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وينبغي تعزيز دور شعبة تنسيق أجندة التنمية فيما يتعلق بتنسيق تنفيذ أجندة التنمية.

### تعليقات المجموعة باء:

- نخطط علما بأهمية الاستمرار في ضمان التنسيق والرصد وإعداد التقارير والتقييم فيما يخص تنفيذ توصيات أجندة التنمية ونشجع الأمانة على مواصلة جهودها في هذا الصدد.
- نخطط علما أيضا بأن هذه المسائل قد سبق تناولها في إطار التوصيتين 6 و7.

التوصية 4: ينبغي للجنة التنمية أن تراعي في تنفيذ توصيات أجندة التنمية كيفية الاستجابة على النحو الأفضل للظروف المتغيرة وتحديات التنمية الناشئة التي تواجه نظام الملكية الفكرية. وينبغي أن يصاحب ذلك انخراط فعال مع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى للاستفادة من خبراتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية وفي المضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### تعليقات المجموعة باء:

- تغطي هذه التوصية العمل الجاري الآن في لجنة التنمية. وعلى وجه الخصوص، وبعد نشر التقرير الوارد في الوثيقة CDIP / 18/7، تود المجموعة باء أن تسلط الضوء على أن اللجنة تمكنت من الموافقة، بعد سنوات طويلة من المناقشات، على أن الأمانة ستقدم تقريرا سنويا عن الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ونحن نؤمن أن هذا النهج سيدفع اللجنة قدما بشأن هذه المسألة الهامة.
- نخطط علما أيضا بأن هذه التوصية تتداخل مع التوصية 1.

التوصية 5: ينبغي للويبو أن تنظر في ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج المرتقبة الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية حيثما أمكن. ومن الممكن تعديل النتائج المرتقبة أو إدراج نتائج مرتقبة جديدة لضمان دمج توصيات أجندة التنمية في عمل الويبو على نحو أكثر فعالية وبطريقة مستدامة.

### تعليقات المجموعة باء:

- لا تؤيد المجموعة باء هذه التوصية، لأن توصيات أجندة التنمية توفر توجيها استراتيجيا – وهو التوجيه المدرج أصلا على نحو منهجي في عمل الويبو – إلا أنها لا توفر نتائج قابلة للقياس يمكن احتياجهما للنظر في جدوى مثل هذه التوصية ضمن نظام الإدارة القائمة على النتائج.

- نحيط علماً من خلال النتيجة 7 بأن توصيات الأجنحة ومبادئها قد دُمج معظمها في دورة البرنامج الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد النتيجة 7 أن تقرير أداء البرنامج يحتوي بالفعل على قسم يستعرض في إطار كل برنامج دوره ومساهمته في تنفيذ أجنحة التنمية وأن أجنحة التنمية معممة ومدرجة في استعراض التقدم المحرز. وعلى وجه الخصوص، نحيط علماً في النتيجة 10 بأن "التقارير المرحلية المنتظمة المقدمة إلى لجنة التنمية توفر أدلة جيدة على اشتراك الأمانة في المضي قدماً بتنفيذ التوصيات وتعزيز فرص الدول الأعضاء في رصد التنفيذ والإشراف عليه".
- نحيط علماً بأن التقرير يحدد أوجه القصور في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2010-2015. أما الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2020 فتتص على استراتيجيات أجنحة التنمية، والتحديات والفرص، وترد بالتحديد تحت الأهداف الاستراتيجية 3 و5 و6. وبالتالي تمت معالجة أوجه القصور بالفعل التي سبق تحديدها في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2010-2015.
- لذلك ترى المجموعة بآ أن النتائج والخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل الأخيرة تجعل الأمر واضحاً بشأن امتلاك الدول الأعضاء الأدوات اللازمة لرصد توصيات أجنحة التنمية في عمل الويبو بما في ذلك البرمجة والتخطيط الاستراتيجي رسداً منهجياً، كما هو موضع أعلاه.

التوصية 6: ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز التنسيق بين البعثات القائمة في جنيف ومكاتبها للملكية الفكرية وغيرها من السلطات في العاصمة من أجل إيجاد نهج موحد للتعامل مع لجنة التنمية وزيادة مستوى الوعي بشأن مزايا أجنحة التنمية. وينبغي تعزيز مشاركة الخبراء القائمين في أوطانهم على مستوى أعلى في عمل اللجنة. وينبغي للجنة التنمية أن تنظر في الإجراءات المتعلقة بإعداد التقارير فيما يخص ما أنجز على الصعيد الوطني بشأن تنفيذ توصيات أجنحة التنمية.

#### تعليقات المجموعة بآ:

- تؤيد المجموعة بآ اعتماد إجراءات تتطوع بموجبها الدول الأعضاء بإعداد تقارير منتظمة بشأن التدابير المتخذة على الصعيد الوطني لتنفيذ توصيات أجنحة التنمية.
- نرحب أيضاً بالدعوة إلى زيادة مشاركة الخبراء الوافدين من العواصم للتمكن من الاستفادة من تجربتهم وخبرتهم العملية.

التوصية 7: ينبغي للدول الأعضاء - في ضوء احتياجاتها الوطنية - أن تصوغ اقتراحات جديدة لإقامة مشاريع لكي تنظر فيها لجنة التنمية. وينبغي أن تنظر في إنشاء آلية إعداد تقارير مستندة إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من مشروعات أجنحة التنمية وأنشطتها المنفذة بنجاح. وينبغي أن تشمل آلية إعداد التقارير هذه استعراضاً دورياً لاستدامة المشروعات المنفذة أو المعممة أو كليهما، فضلاً عن تأثير هذه المشروعات على المستفيدين. وينبغي للويبو أن تنشئ قاعدة بيانات للدروس المستفادة وأفضل الممارسات المحددة في سياق تنفيذ مشروعات أجنحة التنمية.

#### تعليقات المجموعة بآ:

- تؤيد المجموعة بآ تشجيع الدول الأعضاء على صياغة اقتراحات جديدة لإقامة مشاريع لكي تنظر فيها اللجنة، وتولي اهتماماً كبيراً لأن تكون هذه الاقتراحات قائمة على أساس الاحتياجات الوطنية.
- ترحب المجموعة بآ أيضاً بتبادل البلدان المستفيدة تجاربها بشأن العبر وأفضل الممارسات المستخلصة من تنفيذ مشاريع أجنحة التنمية.
- ترحب المجموعة بآ بمناقشة اللجنة النسق الأفضل لمنهجة إعداد التقارير، مشيرة إلى أن قاعدة البيانات نسق أظهر في الماضي بعض نقاط الضعف وتكاليف باهظة.

التوصية 8: ينبغي أن يكون العمل المقبل فيما يخص تنفيذ المشروعات الجديدة قائماً على نظام الوحدات وقابلاً للتخصيص وتنبغي مراعاة سعة الاستيعاب ومستوى الخبرة لدى المستخدمين. وينبغي للويبو في تنفيذها للمشروعات على المستوى الوطني أن تستكشف عقد شركات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات لتعزيز الفعالية والشمولية والاستدامة.

تعليقات المجموعة باء:

- تلاحظ المجموعة باء أهمية مراعاة سعة الاستيعاب ومستوى الخبرة لدى المستخدمين من المشروع في كل مرحلة من مراحل العملية - من النظر في اقتراح المشروع إلى تنفيذه.

التوصية 9: ينبغي للويبو أن تولي المزيد من الاهتمام لاستخدام خبراء على دراية ومعرفة كبيرتين بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتلقية. وينبغي للبلدان المستفيدة أن تضمن وجود درجة عالية من التنسيق الداخلي بين هيئاتها المتنوعة من أجل تيسير تنفيذ المشروعات واستخدامها على الأجل الطويل.

تعليقات المجموعة باء:

- تؤيد المجموعة باء تماماً مبدأ التوظيف على أساس الجدارة الذي تهجه الويبو.
- على اعتبار أن الجزء الثاني من التوصية موجه للدول الأعضاء، فإننا نؤيده تماماً. ومن ناحية أخرى، نحيط علماً بأن هذا العنصر لا يتطلب أي إجراء من اللجنة ويجب أن يتناول على المستوى الوطني.

التوصية 10: ينبغي أن تشمل التقارير المرحلية التي تعدها الأمانة وتقدمها للجنة التنمية معلومات مفصلة عن الانتفاع بالموارد المالية والبشرية فيما يخص مشروعات أجندة التنمية. وينبغي تجنب تكليف نفس مدير المشروع بإدارة مشروعات متعددة في آن واحد.

تعليقات المجموعة باء:

- تؤيد المجموعة باء الشفافية عموماً في التقارير حول استخدام موارد المشروع. ومع ذلك، لم تتضح لنا طبيعة المعلومات الإضافية التي تلزم لتحقيق الهدف في التوصية 10. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التوصية، تود المجموعة باء أن تؤكد على أن تقييم عبء العمل الكافي الذي سيتكفل به مدير المشروع يتطلب أن يتعامل معه موظفون أكفاء داخل أمانة الويبو على أساس كل حالة على حدة.

التوصية 11: ينبغي وضع آلية لإعداد التقارير بشأن التوصيات المنفق عليها والواردة في تقارير التقييم وبشأن النتائج المعقدة لمشروعات أجندة التنمية. وينبغي أن تكون عملية التعميم متنسقة مع النتائج المتوقعة المعتمدة.

تعليقات المجموعة باء:

- لا تؤيد المجموعة باء هذه التوصية باعتبارها عبئاً لا مبرر له وستؤدي إلى نتائج عكسية.
- تواصل المجموعة باء تأييدها للممارسة المتبعة والمفيدة في هذه اللجنة، عندما تناقش الدول الأعضاء تقارير تقييم المشروعات، حيث تدلي هذه الدول بوجهات نظرها في حصيلة التقييم وتفسح المجال للأمانة لتحديد أفضل وأحسن السبل لأخذ هذه النتائج والتوصيات بعين الاعتبار، من غير أن توافق الدول على توصيات التقييم واحدة تلو الأخرى. إذ ستؤدي مناقشة توصيات التقييم والموافقة عليها واحدة تلو الأخرى إلى مناقشات

مطولة وغير فعالة، ويمكنها، في رأينا، أن تعقد و/أو تعيق عمل اللجنة. وستؤدي أيضا إلى تأخير إجراء التحسينات الممكنة نظرا لأن الدول الأعضاء قد لا توافق على الصياغة الدقيقة لهذه التوصيات.

التوصية 12: ينبغي للدول الأعضاء والأمانة أن تنظر في إيجاد سبل لنشر المعلومات المتعلقة بأجندة التنمية وتنفيذها على نحو أفضل.

تعليقات المجموعة باء:

- إن المجموعة باء منفتحة لاستكشاف سبل لنشر المعلومات المتعلقة بأجندة التنمية وتنفيذها على نحو أفضل، ولكنها ترى هذه التوصية مشمولة بالإجراءات اللازم اتخاذها في إطار التوصيات 6 و7.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]